

Partnership public-private between As a means for tourism development -Algeria as a model-

تاریخ الاستلام: 2020/08/12

تصنيف: JEL: J45, G21, L32, Z3, Z32.

Jel Classification Codes: J45, G21, L32, Z3, Z32.

127

I. تمهيد: تُعد السياحة أحد المجالات التي شهدت في الآونة الأخيرة اهتماماً متزايداً باعتبارها أصبحت تشكل أحد الموارد للتنمية الشاملة والمعوّل عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي، فهي تمثل مورداً مهماً وأساسياً للدول، فالسياحة ليست هدفاً، بل وسيلة للمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة، وهي بطبيعتها صناعة معقدة متعددة الأطراف ومترابطة الجوانب، وهي في الوقت الحاضر تُعد أكبر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، بل هي من أكبر الصناعات في العالم وإحدى أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً، وهذا ما دفع الكثير من الدول إلى الاهتمام بالقطاع السياحي، وذلك لما تسهم به في دعم وتعزيز الاقتصاد الوطني، فإن التوجه نحو عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص أصبح ضرورة ملحة وذلك لعدم قدرة القطاع العام وحده ولا القطاع الخاص وحده على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد والتوزيع العادل للثروة من أجل تحقيق التنمية وتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع ومن هنا تتأني أهمية دراستنا هذه الشراكة بين القطاع العام والخاص هو المشاركة في القطاع السياحي من خلال الاستثمار لمشاريع السياحة لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني وفرص الاستثمار فيه واسعة ومتنوعة اعتماداً على ما تحتويه من مقومات سياحية (طبيعية ودينية وأثرية وتاريخية).

إشكالية الدراسة: هناك الكثير من فرص الاستثمار في القطاع السياحي غير مستغلة بالشكل الذي يساهم في إيجاد مصادر جديدة للدخل الوطني للاقتصاد الجزائري فعدم استغلال إمكانيات الجزائر السياحية المتنوعة والفريدة والتي تعد مورداً اقتصادياً مهماً وعدم تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص يقلل فرص الاستثمار السياحي مما يفوت الفرصة على الاقتصاد الجزائري من توفير مصادر جديدة للدخل الوطني، فمن هذا الطرح يتبلور لنا التساؤل الرئيسي لإشكالية الدراسة كالتالي :

كيف يمكن تفعيل شراكة رابحة بين القطاع العام والخاص في مجال الاستثمار السياحي ؟

من هذا تتفرع لنا الأسئلة الفرعية كالتالي:

- ماذا يقصد بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؟
- كيف يمكن للفرص الاستثمارية المساهمة في المجال السياحي؟
- كيف تمثل الشراكة بين القطاع العام والخاص إستراتيجية ناجحة في مجال الاستثمار السياحي؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- يؤدي الاستثمار دوراً أساسياً في تحريك عجلة وتنمية قطاع السياحة.
- الاستثمار السياحي لديه القدرة على تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص.

- التعاون بين القطاع والخاص يساهم في إنعاش مجال السياحة.

أهداف الدراسة : يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- أهمية كل من الاستثمار السياحي والشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم الاقتصاد الوطني؛
 - مدى إمكانية وقدرة الاستثمار السياحي في تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص؛
 - دراسة استشرافية لواقع الاستثمار السياحي وإستراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر.
- المنهج المعتمد في الدراسة: نعتد في دراستنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال وصف متغيرات الدراسة من جهة وتحليل مدى تأثير قطاع السياحة بالسياسات الاستثمارية.
- هيكلية الدراسة: لغرض التوصل إلى هدف البحث والتحقق من صحة الفرضية فقد قسم البحث الى:

- الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة؛
 - ماهية الشراكة بين قطاع العام والخاص؛
 - دراسة استشرافية لواقع الاستثمار السياحي وإستراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر.
 - النتائج والتوصيات المقترحة.
- أولاً: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة:

1. مفهوم السياحة: السياحة في اللغة آتية من ساح يسبح، أي جال وانطلق. واصطلاحاً تشير إلى جميع الرحلات التي تتم بواسطة مقيمين في بلد، سواء أكان داخل البلد أم خارجه، لأغراض غير الهجرة، ويعود أصل كلمة السياحة في اللغات الأوروبية إلى الكلمة اليونانية Tornos «وهو أسم لإله يشبه شكل الفرجار، وأدخلت إلى اللغة اللاتينية ليقصد بها المسار الدائري. ويعكس هذا المسار مفهوم حركة السياحة التي تنطلق من نقطة تعود إليها مرة أخرى، الأمر الذي يعني إن الابتعاد عن مكان الإقامة مؤقتاً (بعكس الإقامة الدائمة التي تنجم عن الهجرات البشرية) وهو الأساس في مفهوم السياحة.

وتعرف السياحة أيضاً على أنها مجموعة من الظواهر والأنشطة التي تسهم في تدفق حركة السياح من مناطق سكنهم إلى مناطق الجذب السياحي لفترة لا تقل عن 24 ساعة ولا تصل إلى الإقامة الدائمة، ولمختلف الدوافع البشرية الهادفة للترويج عن النفس وإشباع الحاجات والرغبات المختلفة عدا دافع الكسب المادي.

كما عرفتها المنظمة الدولية المستولة عن السياحة ومنظمة السياحة العالمية (UN-WTO) بأنها: "تمثل الأنشطة التي يقوم بها الأشخاص المسافرون في أماكن خارج بيئتهم المعتادة لمدة عام واحد للترفيه وغيرها من الأغراض التي ليس لها علاقة بممارسة نشاط مقابل أجر" (السعيد، 2009، صفحة 133)

2. مفهوم الاستثمار السياحي: هو عملية توظيف الأموال الفائضة في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة (دريد، 2009، صفحة 18)، ويعتبر الاستثمار في القطاع السياحي جزءاً لا يتجزأ من الاستثمار الكلي للبلد ولا يختلف الاستثمار السياحي بالعموميات عن أنواع الاستثمار الأخرى فالاستثمار بصورة عامة يهتم بتنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري بهدف زيادة الإنتاج كما ونوعاً كذلك فإن الاستثمار السياحي يهتم بتنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري الذي يعد جزءاً من العملية الإنتاجية والخدمية في النشاط السياحي. حيث يعرف الاستثمار السياحي على أنه "ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الأنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي المادي والبشري بغية زيادة طاقة البلد السياحية، مثل بناء الفنادق والمدن السياحية والجامعات والمعاهد السياحية والبنى الارتكازية التي تدعم السياحة .. الخ" (الدباغ و خضير، 2013، الصفحات 134-136)

3. مفهوم القطاع العام والقطاع الخاص:

a. تعريف القطاع العام: يعرفه مجيد ضياء على أنه: "وحدات قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة والتي لا يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص، بحيث تقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية يقوم النشاط الحكومي بإدارة المشاريع والمؤسسات التي تؤدي بدورها إلى تعطيل آليات السوق وتسوية المنظومة السعرية، وعادة ما يرتبط القطاع العام بالتخطيط المركزي ولكنه غير ضروري لوجوده" (ضياء، 2008، صفحة 9)

فظهر مفهوم القطاع العام جاء مع ظهور الدولة الحديثة، ويستخدم للدلالة على النشاطات الاقتصادية القائمة على أساس ملكية الدولة لرأس المال والمنتجات. من المعروف أنّ الدولة هي رب العمل الأكبر، إذ أما قورنت بمؤسسات وشركات القطاع الخاص ويشمل القطاع العام الإدارات العامة التابعة مباشرة للوزارات، مؤسسات عامة كمؤسسة الكهرباء على سبيل المثال، البلديات وهي تتمتع ببعض الاستقلالية، الأسلاك العسكرية من جيش وقوى أمن، الأسلاك التربوية من أساتذة ومعلمين، وأسلاك دبلوماسية وغيرها... وكل منها يتمتع بملك خاص به، له أحكامه وقواعده المختلفة. ويختلف حجم القطاع العام بين دولة وأخرى، فبعضها يميل إلى توسيع هذه الدائرة لتشمل كل القطاعات، ومنها الأنظمة الشيوعية الشاملة التي تضع الدولة

ففي أيديها على كل القطاعات فتديرها بنفسها انطلاقاً من ملكيتها لها ومنها من يختلف في تقسيم المؤسسات بين القطاع العام والخاص كالأنظمة الرأس مالية. (موقع العربي الجديد، 2017)

فالقطاع العام مجموعة من الممتلكات العينية والمالية والنقدية والطبيعية التي تحكمها التنظيمات الحكومية ولا يكون للأشخاص دخل فيها وتختلف القوانين والضوابط الحاكمة للمؤسسات وفروعها حسب نظام كل دولة.

2.3. تعريف القطاع الخاص: تعرفه موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية: "القطاع الخاص هو ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع مباشرة للإدارة الحكومية، وبالإضافة إلى النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المشروعات الخاصة، كما يشمل كذلك القطاع الخاص النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمنظمات، والتي تهدف إلى تحقيق الربح وهي نشاطات تسمى أحياناً بالقطاع الشخصي." (هيكل، 1986)

فهو مجموع الأنشطة الاقتصادية، القائمة على الملكية الخاصة يعني أن القطاع الخاص هو قطاع الأعمال الذي يدار من طرف الأفراد والمؤسسات محليين، أو أجانب لحسابهم الخاص بارتكازهم على آلية سوق المنافسة الكاملة، حيث يعتبر الربح هو الدافع الرئيسي قيامهم بهذه الأعمال. بمعنى أنه في نظام اقتصادي مختلط يغطي القطاع الخاص جزء غير الخاضع لسيطرة الحكومة حيث تسود قوانين السوق و المشاريع التجارية الخاصة، المؤسسات و الشركات بمختلف أحجامها صغيرة، متوسطة أو كبيرة. (مختار و عبد القادر، 2011)

القطاع الخاص هو مجموع الممتلكات العينية أو المالية أو النقدية التابعة لأشخاص المفوض لهم قانونياً بإدارة مختلف أنشطتهم بحرية تامة.

ثانياً: ماهية الشراكة بين القطاع العام والخاص.

1. مفهوم الشراكة بين قطاع العام والخاص: مصطلح الشراكة بين القطاع العام والخاص هو ترجمة للكلمة الانجليزية PUBLIC PRIVATE PARTNERSHIP حيث يشمل جميع أنواع الشراكة بين القطاع العام والخاص لتنفيذ أو انجاز كل جزء من الخدمة العمومية، وتتم هذه العلاقة بموجب عقد طويل وهي تختلف عن الخصخصة والمناولة في طبيعة العقد والنشاط. يعرفها الصندوق النقد الدولي FMI على "أنها الترتيبات التي يقوم بها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على أن تقدمها الحكومة وقد تنشأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال عقود الامتياز والتأجير التشغيلي، ويمكن الدخول فيها للقيام بمجموعة كبيرة من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية" (نعمون، مسيود، و قروي، 2017، صفحة 3)

كما تعرف بأنها عقد إداري يعهد بمقتضاه جانب القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص القيام بتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام وأدارتها وصيانتها طوال مدة عمل القطاعين معاً لتحقيق مشاريع أو تقديم خدمات للمواطنين المتعلقة بالبنية التحتية وتفعيل دور القطاع الخاص مع القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل يصل ما بين 30-35 سنة. (بوعشيق، 2009، صفحة 4)

2. أهمية الشراكة بين قطاع العام والخاص: تعتمد عملية الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حشد وجمع جميع إمكانيات المجتمع بما فيها طاقات وخبرات وموارد كل من القطاع العام والخاص للمشاركة في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها، ولتحقيق مثل هذا التكامل بين القطاع العام والخاص كان لا بد من إيجاد تنظيمات مؤسسية تشاركه بين القطاعين العام والخاص كأحد الأهداف الإستراتيجية (وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، 2019) حيث تصف لنا الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص العالقات التعاونية الممكنة لضمان تقديم الخدمات وهذه العالقة يمكن وضعها بين عقد الخدمة والخصخصة حيث يلتزم القطاع الخاص بتصميم وإنجاز أو تحسين هيكل ارتكازي للبنية التحتية أو الخدمات ويترتب على ذلك تحمل مخاطر كبيرة على المستويات المالية والتكنولوجية مقابل تلقي مبلغ مالي من قبل القطاع العام يكون على شكل دفعات خلال مدة العقد وحسب شروط الاتفاق ويقوم القطاع الخاص بتسليم المشروع عند نهاية العقد ويمكن أن يحتفظ بملكية الأصول في بعض الحالات وحسب البنك العالمي فإن الشراكة بمفهومها الواسع هي كل العالقات التعاقدية والتشريعية بين هيئات عمومية أو خاصة تهدف رأسمالي موجود من خلال شراء حصة في رأسمال تعطي لصاحبها الحق في المطالبة بالأرباح والفوائد (الدوري، 2010، صفحة 23) وغالبا ما يتميز الاستثمار في الأوراق المالية بضمان العائد وانخفاض المخاطر نوعا ما.

لتحسين و/أو لرفع من خدمة الهياكل التحتية، ومن منظور هذه المؤسسة الدولية إن عملية الشراكة مع القطاع الخاص يجب أن تركز على أسس سياسية متينة تقوم على التزام القطاع العام بضمان كافة التشريعات الدائمة والاستقرار السياسي والمؤسسي على المدى الطويل كون الشراكة ليست بعملية مالية آنية. وإنما هي تلك التعاقدات للمدى البعيد بين القطاع العام والخاص التي تخص تقديم الخدمات والشراكة في الاستثمارات. (منظمة العمل العربية، 2012، الصفحات 8-9)

3. أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

1. عقود الخدمة : وهو اتفاق تتعاقد من خلاله إحدى مؤسسات القطاع العام التي لها الصلاحيات اللازمة مع شركة أو أكثر من القطاع الخاص لتولي نشاط محدد ويعد من أنواع الاتفاقيات الملزمة بين الطرفين وتتراوح مدة هذه العقود ما بين (6 أشهر-2 سنة) وتتميز بتوفير فرص

لدخول عنصر المنافسة من خلال التعاقد مع أكثر من شريك من القطاع الخاص والاستفادة من خبرته في النواحي الفنية. (موفق و الحميري، 2010، صفحة 302)

2.3. عقود الإدارة: وهو اتفاق تتعاقد من خلاله هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة لمدة محدودة وبذلك تتحول فقط حقوق الإدارة إلى الشركة الخاصة وتبقى حقوق الملكية لدى المنشأة العامة، ومدة العقد تتراوح بين (سنة إلى 5 سنوات) تكون الحكومة مسؤولة عن تمويل نفقات التشغيل والاستثمار في حين أن القطاع الخاص مسؤول عن التشغيل والإدارة ويحصل على رسم مقابل خدماته بإمكان ربط الرسوم بأرباح الشركة أو بأدائها. (إيهاب، 1995، صفحة 15)

3.3. عقود التأجير: وهو عقد تقوم بمقتضاه الجهة الحكومية بتأجير مرافقها إلى الشركات الخاصة من القطاع الخاص ليقوم بتشغيلها مقابل دفعات مالية محددة يسدها إلى الدولة بغض النظر عن مستوى الأرباح التي يحققها المستأجر التي تقع على مسؤولية تمويل نفقات التشغيل والصيانة بمعنى تحمله للمخاطر التشغيلية في حين تبقى الحكومة مسؤولة عن الاستثمار في الأصول الثابتة، وتتراوح مدة الأصول من (5 سنوات إلى 15 سنة) ويمكن تمديدها وعلى عكس طريقة عقد الإدارة. وهو منح حق استخدام هذه الأصول والاحتفاظ بالأرباح خلال فترة زمنية متفق عليها بمقابل دفع إيجار معين. (محبوب و سنوسي، 2019، صفحة 164)

4.3. عقود الامتياز: وينطوي عقد الامتياز على كل سمات عقود التأجير غير أنه يتضمن مسؤولية إضافية على القطاع الخاص تتمثل في تمويل إحلال الأصول الثابتة أو توسعات محددة في المنشأة العامة، بمقتضاه يعهد القطاع الخاص مهمة توفير سلعة أو خدمة معينة مقابل تقاضي قيمة مادية من المنتفعين تحت إشراف ورقابة الجهة الحكومية ويكون عقد الامتياز محدداً ومدة هذه العقود تتراوح بين (15-30 سنة) وبعد انتهاء مدة العقد تعود ملكية الأصول إلى القطاع العام ويكون القطاع الخاص مسؤول عن كافة النفقات التشغيلية والاستثمارية فضلاً عن دفع تعويض مالي متفق إلى الجهة المالكة الأمر الذي يخفف من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة. (إبراهيم، 2000، صفحة 17)

5.3. عقود نقل الملكية: وفي هذا النوع من العقود يصبح القطاع الخاص مالكا ومسئولاً عن المشروع ويخضع إلى هيئة رقابية من قبل الدولة، وبصورة عامة فإن كافة أشكال المشاركة الخاصة التي تم التطرق إليها تسمح للمستثمر باسترداد التكاليف وتحقيق هامش ربح معقول إضافة إلى أنها تتفق مع تغير دور الدولة من دور المقدم المباشر للخدمة إلى قيامها بدور المنظم والمراقب للمشروع. (موفق و الحميري، 2010، صفحة 304)

6.3. عقود البناء والتشغيل والتمويل BOT: هو تعهد من الحكومة أو إحدى الوزارات التابعة لها إلى مؤسسة خاصة محلية أو أجنبية أو مشتركة، بإتباع وسائل معينة لإنشاء مرفق عام، لإشباع حاجة عامة كالطرق والمطارات والموانئ ومحطات الطاقة وغيرها، وذلك على حساب المؤسسة (الإنشاء) ثم تقوم هذه المؤسسة بإدارة المرفق وتؤدي الخدمة للجمهور المستفيد لمدة معينة بشروط محددة تحت إشراف الجهة المتعاقدة ورقابتها (التشغيل)، لتقوم بعد ذلك بنقل ملكية المشروع إلى الدولة أو واحدة من أطرافها، حيث يعتبر من الأساليب الجديدة لمظاهر الشراكة ومنح القطاع الخاص امتيازات لتنفيذ مشاريع البنى التحتية، ويقصد به تسليم الدولة للقطاع الخاص صاحب رأس المال قطعو من الأرض لإقامة مشروع البنية الأساسية والمرافق العامة وفقا لمواصفات محددة مسبقا بين الدولة والمستثمر. (محبوب و سنوسي، 2019، صفحة 164)

II. دراسة استشرافية لواقع الاستثمار السياحي وإستراتيجية الشراكة بين القطاع العام

والخاص في الجزائر

يشير الواقع إلى أن الجزائر تمتلك إمكانات سياحية كبيرة لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع موارده من خلال الإيرادات التي يمكن تحقيقها عن طريق الاستثمار في هذا القطاع الحيوي المهم لذلك وجدنا من الضروري تقصي واقع هذا النشاط الحيوي كونه احد متغيرات الدراسة،

1. الفرص الاستثمارية في المجال السياحي في الجزائر: ويقصد بالفرص الاستثمارية بصورة عامة نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يتم توظيف أموال المستثمر فيه بهدف الحصول على الأرباح بعد تغطية التكاليف. (مطر، 2009، صفحة 75)

وفي مجال بحثنا لاحظنا إن هنالك شبه اتفاق لدى المتخصصين في المجال السياحي على أن فرص الاستثمار في القطاع السياحي يمكن تحديدها في المجالات التالية حيث تم تقسيم الفرص الاستثمارية إلى استثمار حقيقي واستثمار مالي.

1.1. فرص الاستثمار الحقيقي:

1.1.1 فرص الاستثمار في مجالات الإيواء السياحي: ويشمل جميع أماكن الإيواء باختلاف

أنواعها من فنادق ودور ومجمعات ومدن وقرى سياحية ويعد هذا النوع من الاستثمارات طويلة الأجل.

2.1.1 فرص الاستثمار في المجالات الترفيهية: ويشمل المطاعم إضافة إلى مدن الألعاب

والمسابح والمقاهي والسينما وكل ما يتعلق بوسائل اللهو والترفيه ويعد هذا النوع من الاستثمارات قصيرة الأجل.

- 3.1.1 فرص الاستثمار في مجالات البنى التحتية السياحية: وتشمل الكهرباء وشبكات المياه والصرف الصحي وتعبيد الطرق والجسور وغيرها من المشاريع التي تلبي احتياجات السائح العصرية.
- 4.1.1 فرص الاستثمار في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات: وتشمل عدة أوجه منها استثمارات مخصصة لإنشاء المحطات بكافة أنواعها واستثمارات مخصصة لإنشاء الطرق الخدمية البرية والنهرية الخاصة للأغراض السياحية واستثمارات مخصصة للبريد والهواتف ضمن المناطق السياحية وأيضاً استثمارات مخصصة لشراء وتأجير وصيانة وسائل النقل المخصصة للأغراض السياحية. (بلاس، 2013، صفحة 54)
- 5.1.1 فرص الاستثمار في مجالات التعليم والتدريب والبحث السياحي: ونقصد هنا الاستثمار البشري الذي يهتم بتهيئة وتطوير كافة برامج التعليم والتدريب في المجال السياحي والتي تشمل المعاهد والكليات والجامعات السياحية والفندقية والإنفاق على الدورات التدريبية والإفادات الخاصة بالكوادر السياحية للخارج واستقطاب الخبراء.
- 6.1.1 فرص الاستثمار في مجالات الإعلام والتسويق السياحي وفروع الإدارة السياحية: وتشمل جميع الإنفاقات المخصصة لخدمة عمل الشركات والمكاتب السياحية المتخصصة في مجال الترويج والإعلام والتسويق السياحي وإنشاء وتأجير وصيانة أماكن الإدارة السياحية والمكاتب التابعة لها
- 7.1.1 فرص الاستثمار في مجالات الإحصاء والمسح السياحي: والتي تشمل المبالغ المخصصة للإنفاق على عمليات إعداد الإحصاءات و البيانات والمعلومات الخاصة بالنشاط السياحي
- 8.1.1 فرص الاستثمار حسب نوع نمط السياحة المتاحة كفرص الاستثمار في الخدمات السياحية العلاجية: على سبيل المثال من خلال الاستثمار في توسيع المركبات المعدنية لما تملك الجزائر مقومات طبيعية معدنية هامة وإقامة المستشفيات الجديدة أو توسيع وتطوير المستشفيات والمراكز الطبية القائمة وتزويدها بالتكنولوجيا الطبية الحديثة. (عبد الفتاح، 2008، صفحة 163)
- 9.1.1 فرص الاستثمار السياحي المالي: وتتمثل في فرص الاستثمار في الأسهم السياحية والفندقية والتي تشمل كافة التخصيصات المالية المنفقة على شراء وتداول الأسهم السياحية والفندقية في سوق الأوراق المالية بمعنى شراء تكوين. تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية مما يحفزها على تخفيض النفقات والمحافظة على قيمة الأصول. (توفيق، 1995، صفحة 16)

1.2. المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة للقطاع العمومي: (متابعة المؤسسات العمومية

الاقتصادية التابعة لقطاع السياحة و الصناعة التقليدية، 2018)

1.1.2. مجمع "فندق، سياحة وحمامات معدنية GESTOUR HTT سابقا (EPE)، المنشئ في

2015/12/25. متكون من 17 مؤسسة التسيير السياحية (EGT) ومؤسسة التسيير

الفندقية (EGH)، مكونة كل واحدة منهم من عدة وحدات. المجموع الكلي للوحدات

69 وحدة، بما فيها وحدتين في طور تسوية وضعيتهما بعد إلغاء الخصخصة (فندق

الهضاب لسطيف وفندق الرياض لسيدي فرج).

2.1.2. الديوان الوطني الجزائري للسياحة (EPE) ONAT، المنشئ وفقا للمرسوم التنفيذي

رقم 77-80 المؤرخ في 15/03/1980، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 83-208 المؤرخ

في 26/03/1983.

3.1.2. الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (EPIC) ANDT، المنشئة وفقا للمرسوم التنفيذي

رقم 70-98 المؤرخ في 21/02/1998.

4.1.2. الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية (EPIC) ANART، المنشئة وفقا للمرسوم

التنفيذي رقم 92-12 المؤرخ في 09/01/1992.

5.1.2. الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف (EPIC) CNAM، المنشئة وفقا

للمرسوم التنفيذي رقم 97-101 المؤرخ في 29/03/1997.

6.1.3. غرف الصناعة التقليدية والحرف ل 48 ولاية (EPIC) CAM48، المنشئة وفقا

للمرسوم التنفيذي رقم 97-100 المؤرخ في 29/03/1997

الجدول 1: المؤسسات العمومية التابعة للقطاع العام:

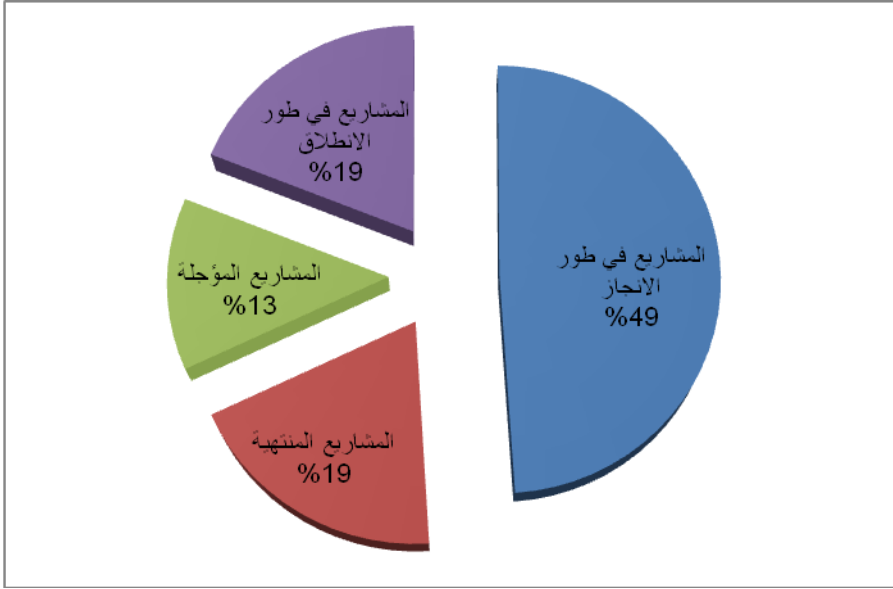
الرقم	اسم المؤسسة	عدد الوحدات
01	وسط EGT	10
02	سلسلة الأوراسي EGH	04
03	سلسلة الجزائر EGH	05
04	شرق EGT	06
05	عناية EGT	05
06	سيدي فرج EGT	04
07	زrالدة EGT	03
08	تبابزة EGT	03
09	الأندلس EGTC	01
10	بسكرة EGT	06

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية. تقدم مشروع	02	تمنراست EGT	11
	03	غرب EGT	12
	07	تلمسان EGT	13
	01	مركز المعالجة بمياه البحر EGT	14
	01	حمام ريفعة EGT	15
	03	القبائل ET	16
	03	غرداية EGT	17
	67	المجموع	

العصرنة وإعادة التأهيل 63 وحدة معنية بهذه العملية، ارتسم كالآتي:

- المشاريع المنتهية: 12 وحدة؛
- المشاريع في طور الإنجاز: 31 وحدة؛
- المشاريع في طور الإنطلاق: 12 وحدة؛
- المشاريع المؤجلة: 08 وحدات؛
- الهياكل الغير معنية بالعصرنة: 04 وحدات؛
- الوحدات في طور التسوية: 02 وحدة.

الشكل 1: نسب تطور عملية العصرنة وإعادة التأهيل



المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

ثالثا: الإستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة في الجزائر:

1. تعريف المخطط التوجيهي للهيئة السياحية SDAT 2030: يشكل المخطط التوجيهي للهيئة السياحية SDAT 2030 الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لأفاق 2030 وذلك بهدف جعل الجزائر وجهة سياحية، كما أقر ما يعرف بأقطاب الامتياز السياحي، حيث حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة أفاق 2025 سبعة أقطاب سياحية للامتياز، تقتصر على ذكر الأقطاب الصحراوية:

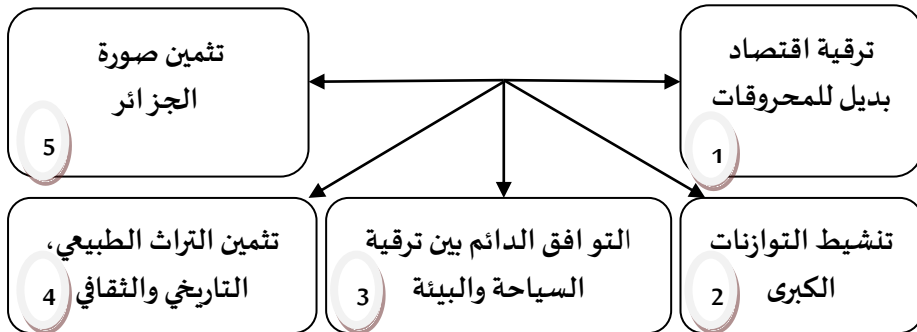
- القطب السياحي للامتياز جنوب شرق: الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعه.
- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: توات، القرارة، طرق القصور: أدرار تميمون وبيشار.
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير: أدرار، تمنراست.

وتم اختيار 172 موقع للتنمية السياحية الصحراوية حصريا ومن الأولويات الشروع في إنشاء قرى سياحية وإنشاء بنك السياحة، ويكون عبر اتباع نموذج السياحة الصحراوية المستدامة عبر تشجيع الثقافة والحرف التقليدية المحلية ودعم السكان المحليين لترويج منتجاتهم التقليدي المحلي من خلال توفير فرص

تسويق هذه المنتجات عبر العرض في الفنادق أو في الأحياء التاريخية السياحية. (الحسين، 2013، الصفحات 196-197)

2. سيرورة إعداد مخطط التهيئة السياحية SDAT2030 : يعتمد إعداد المخطط SDAT 2030 على تشخيص معمق بمساهمة نقاش الملتقيات المحلية، الجهوية و الوطنية، وقد سمح هذا النقاش بإبراز و شرح الرهانات الكبرى واتجاهاتها على الصعيدين الوطني والدولي، ويمكن عرض مراحل إعداد من خلال تقرير العام المخطط من ستة كتب :

- 1.2. الكتاب الأول: تشخيص و فحص السياحة الجزائرية.
 - 2.2. الكتاب الثاني: المخطط الإستراتيجي-الحركات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية.
 - 3.2. الكتاب الثالث: الأقطاب السياحية السبة للامتياز BOT
 - 4.2. الكتاب الرابع: تنفيذ المخطط التوجيهي للهيئة السياحية -المخطط العملي.
 - 5.2. الكتاب الخامس: المشاريع ذات الأولوية السياحية.
 - 6.2. الكتاب السادس: الخلاصة العامة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية.
3. أهداف العامة والمادية للمخطط التوجيهي لتهيئة السياحة: ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:
- الشكل 2: الأهداف الخمسة لمخطط التوجيهي لتهيئة السياحة 2030



المصدر: (صحراوي و السبتي، 2017، صفحة 61)

4. إستراتيجية الشراكة الرابطة بين القطاعين العام والخاص

الجدول 2: مقارنة بين دور القطاع الخاص والقطاع العام في الاستثمار السياحي.

دور القطاع الخاص	دور القطاع العام
تطوير بنية العرض السياحي (فنادق، مطاعم....)	بناء صورة راقية سياحيا عن الدولة.

صياغة القوانين لحماية مصالح السائح ومنع المنافسة غير المشروعة.	الترويج لخدمات قطاع الأعمال الخاص (فنادق، مطاعم...) مما يساهم في الهيكل الاستقبالي للقطاع العام
حماية وصيانة المصادر والمقومات السياحية والبيئية.	يساهم في تطوير قطاع النقل السياحي.
صياغة القوانين الخاصة بتسهيلات التأشيرة السياحية.	يساهم في تطوير نشاط وكالات السفر والسياحة بهدف تعظيم الربحية لديه.
عقد اتفاقيات تبادل خدمات سياحية مع بعض الدول	تطوير وإدارة عناصر الجذب السياحي من إقامة بعض المهرجانات وتطوير بعض السلع المحلية.
الترويج السياحي للبلاد في المحافل والمؤتمرات السياحية العالمية.	تقدير وتطوير وتنفيذ برامج التدريب للعاملين والفاعلين بالنشاط السياحي بهدف تنمية جودة الخدمات.
ضبط وتنظيم السلوك الاجتماعي: مثل ضبط الجريمة الاقتصادية، قضايا المخدرات، تفعيل الشرطة السياحية	يساهم في تقدير التمويل الضروري لبعض المشروعات السياحية.
رسم خطة لتخفيف آثار وطأة مشاكل الضغط في وسائل النقل العامة، ومشاكل السير.	يساهم في رفع مستوى الجودة في جميع الخدمات السياحية عبر أساليب البحث والتطوير التقني المستمر.
مراقبة الجودة لمعايير الصحة العامة خاصة السياحية منها.	إدخال بعض العلامات التجارية العالمية لإدارة بعض الفنادق مما يربط الجزائر بالأسواق العالمية مباشرة.
ترخيص وتقييم الفنادق والمؤسسات السياحية بناء على المعايير العالمية.	تمثيل الجزائر في المحافل السياحية الترويجية العالمية
تحديث وتطوير المعايير الخاصة بتطوير التقييم للفنادق والمطاعم.	إضفاء صورة متطورة عن القطاع السياحي في الجزائر من خلال تحسين وتدريب المهارات العمالية في مجال التواصل مع السائحين.
الاهتمام المباشر بالوافدين ومتابعة شكاوهم، مع تحفيز أصحاب المصالح بالعمل السياحي من خلال تهيئة بيئة عمل سليمة.	نمو الطاقة الاستيعابية للقطاع السياحي من خلال إقامة وإنشاء وحدات فندقية وسياحية بشكل مستمر.
العمل على تطوير شبكة الطرقات، والمطارات والموانئ.	تطوير بعض المرافق السياحية العامة من خلال عقود الإدارة مع وزارة السياحة مثل:

.BOT	
إنشاء موقع الكتروني موحد لكل من فنادق الجزائر توضح فيه كامل الأسعار الخاصة بالفنادق وتسلسلها	تحديث دائم للموقع الالكتروني لوزارة السياحة سواء من حيث نوعية وكمية المعلومات الأساسية التي يسأل عنها السائح أو سواء من حيث التصميم
تطوير التعاون مع مختلف الوكالات السياحية والفنادق وشركات ومؤسسات النقل والطيران	تطوير وتكثيف التعاون مع باقي الوزارات بهدف تكامل الخدمات المطلوبة في السياحة وأنشطتها.
/	إعداد دورات تدريبية في المعهد الوطني للسياحة للمرشدين السياحيين والعمل على وضع تخصصات مفصلة عن السياحة في الجامعة بهدف خدمة السائح بفعالية أكبر.
/	إقامة المحميات الطبيعية البيئة السياحية والعمل على حمايتها عبر قوة القانون.
/	متابعة ورقابة النشاط السياحي إحصائيا واقتصاديا بهدف صياغة خطة استراتيجية طويلة الأجل.

المصدر: من إعداد الباحثين.

III. نتائج الدراسة: من خلال الدراسة الاستشرافية وتحليل لمقومات السياحة وما تملكه الجزائر توصلنا إلى

ضرورة الشراكة للنهوض بالقطاع السياحي ونستعرض النتائج التالية:

- الجزائر تمتلك مقومات هامة لاستقطاب الفرص الاستثمارية في مجال السياحة؛
- إن تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لها الأثر الإيجابي في زيادة الدخل الوطني وخلق فرص عمل جديدة من خلال إنشاء المشاريع السياحية مما يؤدي إلى تقليل عبء التوظيف على القطاع العام لاسيما مع الظروف الاقتصادية الراهنة والتبعية للمحروقات؛
- إن القطاع الخاص لديه إمكانيات كبيرة في إنشاء وإقامة المشاريع السياحية مما يقودنا بالاستنتاج إلى ان عملية تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص أصبحت ضرورة ملحة للنهوض بقطاع السياحة؛
- تكامل وتعاضد الأدوار بين قطاع العام والقطاع الخاص يمثل إستراتيجية ناجحة في مجال السياحة.

IV. الخلاصة:

تبعا لما تم التطرق له تبين لنا يقينا بوجود تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تحت مبدأ رابع ورابع وبالتالي أصبحت ضرورة ملحة للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر والأثر

الإيجابي الذي يتمثل في زيادة الدخل الوطني وخلق فرص عمل جديدة من خلال إنشاء المشاريع السياحية مما يؤدي إلى تقليل عبء التوظيف على القطاع العام لاسيما مع الظروف الاقتصادية الراهنة والتبعية للمحروقات، خاصة وأن الجزائر تمتلك مقومات هامة لاستقطاب الفرص الاستثمارية في مجال السياحة.

وعليه من خلال ما تم عرضه للاستثمار السياحي نحو شراكة ناجحة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر كفرصة للنهوض بل ترقية السياحة نظرا للمقومات والامكانيات السياحية المتواجدة لديها وجب على الجهات المختصة الأخذ بعين الاعتبار التوصيات التالية:

- العمل على توسيع نطاق القطاع السياحي المختلط من خلال تفعيل الشراكة بين القطاعين وضمانة لنشاء مشاريع سياحية جديدة وتحقيق مبدأ العدالة في توزيع الاستثمارات السياحية بين المناطق لاسيما تلك التي تتمتع ببيئة استثمارية مستقرة؛
- توفير بيئة استثمارية وتشريعية وأمنية تساهم بشكل فاعل في جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية بهدف إحداث تنمية سياحية متطورة و الشروع في النهوض بواقع السياحة في الخطط والبرامج الإنمائية في الجزائر وتطويرها؛
- إجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانيات السياحية المتنوعة والفريدة في الجزائر وضمان مشاركة الخبرات الوطنية والأجنبية المختصة وتحسين واقع الخدمات السياحية وتوسيع حجمها من خلال خلق أجواء المنافسة بين القطاعين مع رسم السياسة السياحية بأهمية دور الشراكة للقطاع السياحي خاصة وللإقتصاد الوطني عامة؛
- العمل على تفعيل أدوات الاستثمار الأخرى المتمثلة إصدار التشريعات بالصورة التي تساعد على انسياب الاستثمارات الأجنبية والمحلية لتشجيع الاستثمار في المشاريع السياحية باتجاه الفرص الاستثمارية بسهولة ويسر؛
- منح الإعفاءات الضريبية لشركات الاستثمار السياحي في بداية افتتاح المشاريع وتقديم القروض الطويلة الأجل؛
- العمل على تأهيل شركات الفنادق المختلطة وتشغيلها وإدارتها بالشكل الذي يحقق أعلى الأرباح ومشاركة شركات القطاع العام القائمة مع القطاع الخاص وإنشاء مشاريع مشتركة بين القطاعين.

- الاحالات والمراجع:

- إبراهيم، إ. (2000). *آليات فض المنازعات والتحكم في عقود BOT* القاهرة: مركز تحكيم كلية حقوق عين شمس.
الدباغ، إ. &، خضير، إ. ش. (2013). *مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل* (Vol. الأولى). (عمان: إثراء للنشر والتوزيع).
- الدوري، ع. أ. (2010). *إدارة الاستثمار والمحافظة الاستثمارية* (Vol. الأولى). (الأردن: دار إثراء للنشر والتوزيع).
- السعيد، ع. ح. (2009). *التسويق والترويج السياحي والفندقي* (Vol. الأولى). (عمان -الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع).

- إيهاب، ا. (1995). *التخصصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- بلاسم، ج. خ. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة وإشكالية البيئة الاستثمارية العراقية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد*.
- بو عشيق، ح. (2009). عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب، *المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء مميز في القطاع الحكومي*. المملكة العربية السعودية.
- توفيق، ع. ا. (1995). جهود ومعوقات التخصص في الدول العربية. *معهد الدراسات الاقتصادية أبو ظبي*.
- دريد، ك. ا. (2009). *الاستثمار والتحليل الاستثماري*. الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية.
- صحراوي، م. ت. &، السبتي، و. (2017). السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني*.
- ضياء، م. (2008). *الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)*. (الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة).
- عبد الفتح، ا. ا. (2008). *أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية (مدخل مفاهيمي)* (Vol.) (الطبعة الأولى). عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- لحسين، ع. ا. (2013). إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. *مجلة أداء المؤسسات، العدد 2*.
- متابعة المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية، 22 05 2018. Consulté le 22 05 2020, sur https://www.mtatf.gov.dz/?page_id=7293&lang=ar
- محبوب، ع. &، سنوسي، ع. (2019). أهمية القطاع العام في تنمية الاقتصاد الوطني لبناء اقتصاد منتج خارج المحروقات. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*. 6(1).
- مختار، ع. ا. &، عبد القادر، ع. ا. (2011). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة الدول العربية -. *المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي*. قطر: قطر.
- مطر، م. (2009). *إدارة الاستثمارات الطار النظرية والتطبيقات العملية*. (Vol.) ط. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- منظمة العمل العربية. (2012). *تكمال دور القطاعين العام والخاص في التنمية*. القاهرة، جمهورية مصر العربية: مؤتمر العمل العربي الدورة التاسعة والثلاثون، البند العاشر.
- موفق، ع. &، الحميري، ع. ا. (2010). *أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة*. (Vol.) ط. عمان: الوراق للنشر والتوزيع.
- موقع العربي الجديد. (2017). تاريخ الاسترداد 05 19 2019، من <https://www.alaraby.co.uk>
- نعمون، و.، مسعود، ع. ا. &، قروي، ع. ا. (2017). الشراكة بين قطاع العام والخاص كرهان لتمويل البنى التحتية العمومية كندا أنموذجاً. *ملتقى الدولي الثالث عشر في استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل تحديات الاقتصادية الراهنة*. الشلف: جامعة الشلف، الجزائر.
- هيكل، ع. ا. (1986). *موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية*. لبنان: دار النهضة العربية للطباعة.
- وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص <http://pppu.gov.jo/ar-jo> (2019, 07 12). Récupéré sur

الملاحق:

الجدول 1: المؤسسات العمومية التابعة للقطاع العام:

الرقم	اسم المؤسسة	عدد الوحدات
01	وسط EGT	10

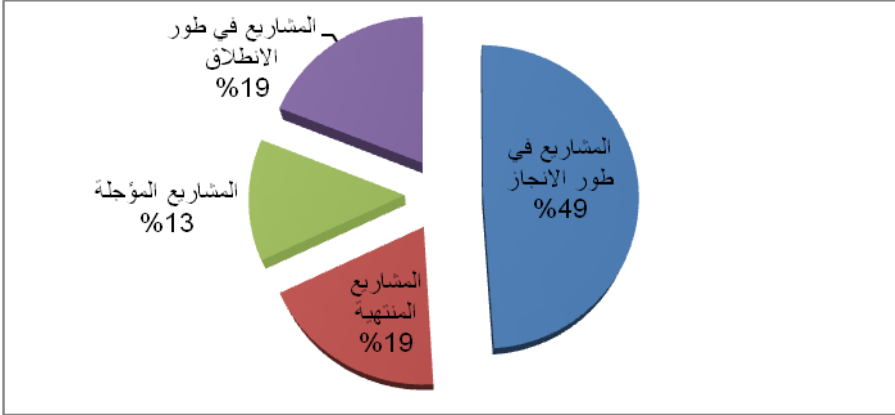
04	سلسلة الأوراسي EGH	02
05	سلسلة الجزائر EGH	03
06	شرق EGT	04
05	عنازة EGT	05
04	سيدي فرج EGT	06
03	زرالدة EGT	07
03	تيزازة EGT	08
01	الأندلس EGTC	09
06	بسكرة EGT	10
02	تمراست EGT	11
03	غرب EGT	12
07	تلمسان EGT	13
01	مركز المعالجة بمياه البحر EGT	14
01	حمام ريفعة EGT	15
03	القبايل ET	16
03	غرداية EGT	17
67	المجموع	

الجدول 2: مقارنة بين دور القطاع الخاص والقطاع العام في الاستثمار السياحي.

دور القطاع الخاص	دور القطاع العام
تطوير بنية العرض السياحي (فنادق، مطاعم....)	بناء صورة راقية سياحيا عن الدولة.
الترويج لخدمات قطاع الأعمال الخاص (فنادق، مطاعم...) مما يساهم في الهيكل الاستقبالي للقطاع العام	صياغة القوانين لحماية مصالح السائح ومنع المنافسة غير المشروعة.
يساهم في تطوير قطاع النقل السياحي.	حماية وصيانة المصادر والمقومات السياحية والبيئية.
يساهم في تطوير نشاط وكالات السفر والسياحة بهدف تعظيم الربحية لديه.	صياغة القوانين الخاصة بتسهيلات التأشيرة السياحية.
تطوير وإدارة عناصر الجذب السياحي من إقامة	عقد اتفاقيات تبادل خدمات سياحية مع بعض الدول

بعض المهرجانات وتطوير بعض السلع المحلية.	الترويج السياحي للبلاد في المحافل والمؤتمرات السياحية العالمية.
تقدير وتطوير وتنفيذ برامج التدريب للعاملين والفاعلين بالنشاط السياحي بهدف تنمية جودة الخدمات.	ضبط وتنظيم السلوك الاجتماعي: مثل ضبط الجريمة الاقتصادية، قضايا المخدرات، تفعيل الشرطة السياحية
يساهم في تقدير التمويل الضروري لبعض المشروعات السياحية.	رسم خطة لتخفيف آثار وطأة مشاكل الضغط في وسائل النقل العامة، ومشاكل السير.
يساهم في رفع مستوى الجودة في جميع الخدمات السياحية عبر أساليب البحث والتطوير التقني المستمر.	مراقبة الجودة لمعايير الصحة العامة خاصة السياحية منها.
إدخال بعض العلامات التجارية العالمية لإدارة بعض الفنادق مما يربط الجزائر بالأسواق العالمية مباشرة.	ترخيص وتقييم الفنادق والمؤسسات السياحية بناء على المعايير العالمية.
تمثيل الجزائر في المحافل السياحية الترويجية العالمية	تحديث وتطوير المعايير الخاصة بتطوير التقييم للفنادق والمطاعم.
إضفاء صورة متطورة عن القطاع السياحي في الجزائر من خلال تحسين وتدريب المهارات العمالية في مجال التواصل مع السائحين.	الاهتمام المباشر بالوافدين ومتابعة شكاوهم، مع تحفيز أصحاب المصالح بالعمل السياحي من خلال تهيئة بيئة عمل سليمة.
نمو الطاقة الاستيعابية للقطاع السياحي من خلال إقامة وإنشاء وحدات فندقية وسياحية بشكل مستمر.	العمل على تطوير شبكة الطرقات، والمطارات والموانئ.
تطوير بعض المرافق السياحية العامة من خلال عقود الإدارة مع وزارة السياحة مثل: BOT.	تحديث دائم للموقع الإلكتروني لوزارة السياحة سواء من حيث نوعية وكمية المعلومات الأساسية التي يسأل عنها السائح أو سواء من حيث التصميم
إنشاء موقع إلكتروني موحد لكل من فنادق الجزائر توضح فيه كامل الأسعار الخاصة بالفنادق وتسلسلها	تطوير وتكثيف التعاون مع باقي الوزارات بهدف تكامل الخدمات المطلوبة في السياحة وأنشطتها.
تطوير التعاون مع مختلف الوكالات السياحية والفنادق وشركات ومؤسسات النقل والطيران	إعداد دورات تدريبية في المعهد الوطني للسياحة للمرشدين السياحيين والعمل على وضع تخصصات مفصلة عن السياحة في الجامعة بهدف خدمة السائح بفعالية أكبر.
/	إقامة المحميات الطبيعية البيئة السياحية والعمل على حمايتها عبر قوة القانون.
/	متابعة ورقابة النشاط السياحي إحصائيا واقتصاديا بهدف صياغة خطة استراتيجية طويلة الأجل.

الشكل 1: نسب تطور عملية العصرية وإعادة التأهيل



الشكل 2: الأهداف الخمسة لمخطط التوجيهي لتهيئة السياحة 2030

